



المناهج الكمية والكيفية في دراسة عدم المساواة العرقية والجنسانية: مراجعة نظرية

د. إلهام العجيلي أحمد الجديدي

قسم الخدمة الاجتماعية – كلية الآداب والتربية / جامعة صبراتة

Quantitative and Qualitative Approaches to the Study of Racial and Gender

Inequality: A Theoretical Review

Dr. Ilham Al-Ajaili Ahmed Al-Jadidi

Department of Social Work – Faculty of Arts and Education / Sabratha University

Ilham.alajaili@sabu.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2026/01/28 تاريخ المراجعة: 2026/02/21 تاريخ القبول: 2026/2/29 - تاريخ النشر: 2026/03/11

ملخص الدراسة:

تقدم هذه المراجعة النظرية تحليلاً نقدياً للمناهج الكمية والكيفية في دراسة عدم المساواة العرقية والجنسانية، مبرزة الفلسفة المعرفية لكل منهما. تستعرض الدراسة قدرة المناهج الكمية على رصد الفجوات البنيوية والأنماط الإحصائية، مقابل دور المناهج الكيفية في سبر أغوار التجارب المعاشة والمعاني الرمزية للتمييز. وتؤكد الورقة أن تعقيد ظواهر الهوية والسلطة يتطلب تجاوز الأحادية المنهجية نحو تبني "المنهج المختلط" والمنظور "التقاطعي"؛ لدمج الصورة البنيوية الكلية بالعمق التحليلي للخبرة الفردية. تخلص الدراسة إلى أن التكامل المنهجي ليس مجرد خيار تقني، بل ضرورة معرفية لتحقيق فهم شامل ومنصف يدعم العدالة الاجتماعية ويطور السياسات العامة، مع الإشارة إلى الحاجة الماسة لتعزيز هذه المقاربات التعددية في الأدبيات العربية لمواكبة التطورات العالمية في فهم آليات التمييز المركبة.

Abstract:

This theoretical review provides a critical analysis of quantitative and qualitative methodologies in the study of racial and gender inequality, highlighting the epistemological foundations of each. The study examines the capacity of quantitative methods to identify structural gaps and statistical patterns, contrasted with the role of qualitative methods in exploring lived experiences and the symbolic meanings of discrimination. The paper asserts that the complexity of identity and power dynamics necessitates moving beyond methodological monism toward adopting "Mixed Methods" and an "Intersectional" perspective, integrating broad structural overviews with the analytical depth of individual experience. It concludes that methodological integration is not merely a technical choice but an epistemological necessity for achieving a comprehensive and equitable understanding that supports social justice and policy development. Furthermore, it emphasizes the urgent need to enhance these pluralistic approaches within Arabic literature to keep pace with global advancements in understanding complex discriminatory mechanisms.

المقدمة

تشهد العلوم الاجتماعية في العقود الأخيرة توسعاً متزايداً في الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالهوية، والتمييز، وتعقيدات البنية الاجتماعية، وفي مقدمتها قضايا عدم المساواة العرقية والجنسانية. وتأتي هذه القضايا

في إطار تحوّل معرفي واسع يسعى إلى فهم الظواهر الاجتماعية ليس بوصفها مجرد أرقام أو ملاحظات، بل بوصفها نتائجًا لتفاعل طويل بين البنية والمؤسسات من جهة، والخبرة الفردية والمعنى الاجتماعي من جهة أخرى. ومع هذا التحول، أصبح سؤال "كيف ندرس عدم المساواة؟" سؤالًا جوهريًا لا يقل أهمية عن سؤال "لماذا تحدث عدم المساواة؟"، لأن الطريقة التي نختارها لفهم الواقع تحدد طبيعة المعرفة التي ننتجها عنه.

وفي هذا السياق، احتلت المناهج الكمية والكيفية مكانة مركزية في تفسير الظواهر الاجتماعية المختلفة، إذ يمثل كل منهج منظورًا خاصًا في النظر إلى العالم الاجتماعي. فالمناهج الكمية تستند إلى مقارنة علمية تقوم على القياس والتحليل الإحصائي للكشف عن أنماط التفاوت واتجاهاته عبر فئات المجتمع المختلفة، بينما تعتمد المناهج الكيفية على الفهم العميق للتجربة الإنسانية وتحليل المعنى البنائي والثقافي للتمييز كما يظهر في اللغة والخطاب والممارسة. وهذا التمايز بين المنهجين لا يعكس مجرد اختلاف في الأدوات البحثية، بل يعكس اختلافًا في الفلسفة المعرفية ذاتها: بين من يرى أن الواقع قابل للقياس الموضوعي، وبين من يرى أنه بناء اجتماعي تُصنع معانيه عبر التفاعل البشري. (Creswell, 2014, p. 5)

ومع أن كلا من المنهجين قد أسهم بطرق مهمة في تحليل قضايا عدم المساواة، فإن الاعتماد على أي منهما بمعزل عن الآخر قد يؤدي إلى إنتاج تفسير ناقص أو أحادي البعد للظاهرة. فالمنهج الكمي قادر على كشف الفجوات، لكنه قد يعجز عن تفسير آليات التمييز التي تدعم هذه الفجوات. والمنهج الكيفي قادر على تحليل التجارب والسرديات، لكنه يواجه تحديات تتعلق بحدود التعميم وغياب الصورة الكلية. ومن هنا، أخذت تتشكل في الأدبيات الحديثة دعوة قوية نحو التكامل المنهجي، بحيث يصبح تفسير الظلم العرقي والجنسوي عملية متعددة المستويات تجمع بين قراءة البنية عبر الأرقام، وقراءة التجربة عبر المعنى. (Silverman, 2013, p. 12)

إن هذه المقدمة تمهّد لمقاربة بحثية أوسع تحاول إعادة التفكير في الأسس النظرية والمنهجية التي تدعم فهمنا لعدم المساواة، وتسلب الضوء على كيف أعاد الباحثون النظر في أدواتهم وأسئلتهم خلال العقود الأخيرة. كما تضع هذا البحث في سياق النقاش العلمي المتزايد حول دور المنهج، وموقعه، وعلاقته بإنتاج المعرفة، وخصوصًا في دراسة ظواهر معقدة تتداخل فيها الهوية والسلطة والتاريخ.

مشكلة الدراسة:

يميل الإنسان بحكم تجربته اليومية إلى الاعتقاد بأن ما يراه ويسمعه ويمارسه هو الحقيقة الكاملة للحياة الاجتماعية. نتصرف وكأن ما اعتدناه يمثل معيارًا ثابتًا للفهم، ونعتبر الكثير من الظواهر مسلّمات لا تحتاج إلى تفكير أو مساءلة. فـ"المدرسة للتعليم" و"الأسرة للرعاية" و"القوانين للعدالة" تبدو حقائق بديهية، لكنّ علم الاجتماع يطالبنا - بوصفنا باحثين - أن نضع هذه البديهيات جانبًا وأن ننظر إلى الواقع كما هو، لا كما نتصوره. هنا يظهر السؤال الجوهري: كيف نعرف ما هو صحيح حول العالم الاجتماعي؟

هل ما نتبناه من أفكار يستند إلى تجربة شخصية مباشرة؟ أم إلى ما ورثناه عبر التقاليد والسلطة؟ أم إلى معايير معرفية مؤسسة على منهج علمي قابل للتحقق والنقد؟

لقد طوّر علماء الاجتماع مجموعة من أدوات الفهم والبحث التي تسمح لنا بإعادة تفكيك الظواهر الاجتماعية، والنظر في أنماطها وبنائها الداخلية بعيدًا عن المسلّمات. وتُعتبر المناهج الكمية والكيفية أهم مسارين رئيسيين لاكتساب المعرفة العلمية، فهما يقدّمان رؤيتين مختلفتين للعالم: رؤية تقوم على القياس والاختبار والتعميم، وأخرى تعتمد على المعنى والخبرة والتأويل. في قضايا عدم المساواة العرقية والجنسوية، يبرز هذا التعدد

المنهجي بوصفه ضرورة لا خيارًا (Denzin & Lincoln, 2018, p. 3)؛ لأن هذه الظواهر متداخلة بطبيعتها، وممتدة عبر مستويات بنيوية وثقافية ورمزية لا يمكن فهمها من خلال منهج واحد، وتُظهر المناهج الكمية قدرة واضحة على تحليل البنى الاجتماعية عبر الأرقام، وتسمح برصد الفجوات بين الجماعات، وقياس مستويات التفاوت، واستنتاج الاتجاهات العامة. لكنها – رغم ذلك – قد تعجز عن كشف الآليات الرمزية والثقافية التي تُنتج اللامساواة وتعيد توليدها. في المقابل، يتيح المنهج الكيفي للباحث دخول العوالم الداخلية للأفراد، وتحليل سردياتهم وتمثيلاتهم وتجاربهم المعاشة، لكنه يواجه تحديات تتعلق بالتعميم والانحياز والتداخل بين موقع الباحث والبحث.

ومع تعقّد الحياة الاجتماعية، بات من الضروري النظر إلى هذه المناهج بوصفها طرقًا متكاملة لا متعارضة، خاصة حين يتعلق الأمر بموضوعات حساسة كالعرق والجنس التي تتقاطع فيها الهويات وتتداخل فيها البنى والرموز. لذا تأتي هذه المراجعة النظرية لتعيد تقديم قراءة شاملة للمناهج الكمية والكيفية، من حيث تعريفاتها، وأسسها، وإمكاناتها وحدودها، وكيف تسهم – كلٌّ من موقعه – في بناء فهم أعمق وأكثر اتساعًا لعدم المساواة العرقية والجنسوية، على الرغم من التطور الكبير في مناهج البحث الاجتماعي، ما تزال دراسة عدم المساواة العرقية والجنسوية تعاني من فجوة معرفية واضحة تتعلق بقدرة المناهج الكمية والكيفية – كل على حدة – على تفسير هذه الظواهر المعقّدة. فالدراسات الكمية تميل إلى اختزال التمييز في مؤشرات رقمية، تركز على الفجوات في التعليم والدخل والتمثيل، لكنها تفشل في التقاط الخبرة المعاشة والمعاني الرمزية التي تتجسد في لغة المجتمع وخطابه اليومي. وفي المقابل، تقدّم الدراسات الكيفية فهمًا عميقًا للخبرات الفردية وتكشف الآليات الدقيقة للهيمنة والعنف الرمزي، لكنها تعاني من محدودية التعميم وصعوبة قياس أثر الظواهر على مستوى البنية الاجتماعية.

وتتعمق المشكلة حين ندرك أن ظواهر العرق والجنس ليست أحداثًا منفصلة يمكن قياسها أو وصفها بسهولة، بل هي نتاج تداخل بين عوامل تاريخية وثقافية وسياسية، وأن أي اعتماد على منهج واحد يؤدي إلى إنتاج معرفة ناقصة أو منحازة. كما أنّ كثيرًا من الأدوات الكمية مبنية على تصنيفات عرقية وجنسوية تبسيطية، بينما تقتصر بعض الدراسات الكيفية على صرامة التفسير أو الضبط المنهجي. ونتيجة لذلك، يبقى السؤال المطروح: كيف يمكن للمناهج الكمية والكيفية أن تفسّر عدم المساواة بصورة أكثر شمولًا ودقة؟

وهل يستطيع كل منهج بمفرده التعامل مع التعقيد البنيوي والخطابي لهذه الظواهر، أم أن التكامل بينهما أصبح ضرورة منهجية؟

هذه الإشكالية هي ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته من خلال مراجعة نقدية معمقة.

تساؤلات الدراسة

1. كيف تسهم المناهج الكمية في تفسير أشكال عدم المساواة العرقية والجنسانية، وما حدود قدرتها على التقاط التعقيد البنوي والثقافي لهذه الظواهر؟
2. وإلى أي مدى تستطيع المناهج الكيفية كشف التجارب المعاشة والأبعاد الرمزية لعدم المساواة، وما التحديات المنهجية التي تحدّ من قابليتها للتعميم؟
3. كيف يمكن للمزج بين المنهجين الكمي والكيفي أن يقدّم إطارًا تفسيريًا أكثر شمولًا لعدم المساواة، مقارنة بالاكتهاء بأحدهما؟

أهمية الدراسة

1. الأهمية العلمية:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تسهم في إعادة بناء النقاش النظري حول المناهج الكمية والكيفية في تحليل عدم المساواة العرقية والجنسانية، وتبيّن حدود كل منهج وإمكاناته في تفسير ظواهر معقدة ترتبط بالهوية والسلطة والبنى الاجتماعية. كما تبرز أهمية المراجعة في توضيح موقع الدراسات التقاطعية داخل الحقل المنهجي المعاصر، وربطها بالاتجاهات الحديثة التي تدعو إلى التكامل المنهجي.

2. الأهمية العملية:

تكمّن الأهمية العملية في أن هذه الدراسة تساعد الباحثين وصُنّاع السياسات على اختيار المنهج المناسب عند دراسة قضايا التمييز والفجوات العرقية والجنسانية، وتوفّر أساسًا علميًا لاتخاذ قرارات قائمة على فهم دقيق للأدوات البحثية وحدودها. كما تبين القيمة العملية للدمج بين المناهج في تصميم دراسات تهدف إلى تحسين العدالة والمساواة داخل المؤسسات والمجتمعات.

أهداف الدراسة:

1. تحليل قدرة المناهج الكمية على تفسير أنماط عدم المساواة العرقية والجنسانية، وبيان نقاط القوة والقصور فيها.
2. تقييم الدور التفسيري للمناهج الكيفية في دراسة التجارب والتمثّلات المرتبطة بالتمييز الاجتماعي، وتحديد التحديات التي تواجهها.
3. توضيح جدوى التكامل بين المناهج الكمية والكيفية، وبيان كيف يمكن أن يقدّم هذا التكامل فهمًا أعمق وأدق لعدم المساواة.

منهجية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مراجعة نظرية تحليلية متعمقة حول المناهج الكمية والكيفية في دراسة عدم المساواة العرقية والجنسانية، وذلك من خلال تتبّع الأسس الفلسفية والإجرائية لكل منهج، وتحليل تطبيقاتهما في الأدبيات الاجتماعية، وتقييم إمكاناتهما وحدودهما عند تناول ظواهر مركّبة تقوم على التفاعل بين البنية والهوية والخبرة المعاشة. وبناءً على طبيعة الدراسة، فقد تم اعتماد منهجية مراجعة نظرية نقدية تركز على المبادئ الآتية:

1. نوع المنهج المعتمد

تعتمد الدراسة على المنهج الوثائقي Documentary Method – ، الذي يقوم على تحليل المحتوى المعرفي والنظري في الكتب والمقالات والدراسات العلمية ذات الصلة. ويُعد هذا المنهج الأنسب للموضوع لأنه يسمح بفحص التصورات النظرية المختلفة، ويكشف كيف تُبنى المعرفة المنهجية وكيف تختلف مقاربات تحليل عدم المساواة العرقية والجنسوية عبر الدراسات الكمية والكيفية.

2. طبيعة الدراسة

الدراسة **نظرية بالكامل** وليست ميدانية، ولا تعتمد على جمع بيانات جديدة، بل على تحليل نقدي لأدبيات بحثية قائمة. وهي تختلف عن المراجعات العامة لأنها لا تكتفي بسرد التعريفات، بل تعمل على تقييم المنهجيات من منظور:

- فلسفتها المعرفية
- أدواتها البحثية
- قدرتها على تفسير الظواهر المعقدة
- مدى صلاحيتها في دراسة التفاعل بين العرق والجنس

3. مراحل العمل المنهجي

اتبعت الدراسة أربع مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى: جمع الأدبيات

تم تجميع مجموعة واسعة من:

- الكتب المنهجية في البحث الكمي والكيفي والمختلط
 - الأدبيات الكلاسيكية حول التقاطعية والعرق والجنس
 - الدراسات التي تطبق المنهج الكمي أو الكيفي في هذا المجال
 - دراسات نقدية تتناول حدود كل منهج
- وذلك لضمان تغطية شاملة ومتوازنة للموضوع.

المرحلة الثانية: التصنيف المنهجي للأدبيات

تم تنظيم المادة العلمية وفق ثلاثة محاور رئيسية:

1. الأدبيات التي تستخدم المنهج الكمي في دراسة عدم المساواة
 2. الأدبيات التي تعتمد المنهج الكيفي أو الإثنوغرافي
 3. الدراسات المختلطة أو التقاطعية التي تدمج البيانات الكمية والكيفية معًا
- هذا التصنيف سمح برؤية الاختلافات والتقاطعات بين المناهج.

المرحلة الثالثة: التحليل المقارن

اعتمدت الدراسة أسلوب التحليل المقارن المنهجي (Comparative Method)، حيث تمت المقارنة

بين:

- مزايا كل منهج
- قيوده العلمية
- قدرته على كشف البنية أو الخطاب أو التجربة

- أمثلة نجاحه وأمثلة إخفاقه
- مدى ملاءمته للظواهر المعقدة المرتبطة بالعرق والجنس
- وهذا مكن من استنتاج "قدرات" كل منهج و"مناطق قصوره".

المرحلة الرابعة: البناء النظري

تم دمج النتائج في نموذج تفسيري يوضح:

- كيف يمكن استخدام المنهج الكمي لرصد الفجوات
- وكيف يمكن استخدام المنهج الكيفي لفهم آليات إعادة إنتاج اللامساواة
- وكيف يوفر المنهج المختلط إطارًا تكامليًا مناسبًا للتحليل التقاطعي

4. حدود المنهج المستخدم

نظرًا لأن الدراسة نظرية، فإن حدودها تتمثل في:

- اعتمادها على الأدبيات المتاحة وليس على بيانات ميدانية
 - احتمال اختلاف نتائجها لو تم تطبيقها على سياقات جغرافية أو ثقافية أخرى
 - عدم قدرتها على تقديم تعميمات إحصائية لأنها ليست دراسة كمية
 - تركيزها على التحليل النقدي وليس القياس
- إلا أن هذه الحدود لا تُضعف الدراسة، لأنها في الأساس تسعى إلى تقييم المناهج لا تطبيقها.

5. مبررات اختيار هذه المنهجية

تم اختيار المنهجية النظرية/الوثائقية لأنها:

- الأنسب لموضوع يقوم على تحليل مفاهيم ومنهجيات
- تتيح مقارنة واسعة بين المدارس المنهجية
- مناسبة لوصف وتفسير كيفية بناء المعرفة حول عدم المساواة
- تُظهر الفوائد والقيود من خلال تحليل الأدلة الموجودة

التعريف السردى للمناهج الكمية والكيفية

يُعدّ اختيار المنهج العلمي في دراسة الظواهر الاجتماعية خطوة محورية لا تقل أهمية عن صياغة السؤال البحثي نفسه، لأن المنهج هو الإطار الذي يوجه الباحث نحو ما يراه، وكيف يراه، وما يمكنه أن يقوله حول الظاهرة. وعند تناول موضوع معقد مثل عدم المساواة العرقية والجنسدية، يصبح فهم المناهج الكمية والكيفية ضرورة قبل أن يكون خيارًا. فهذان المنهجان يمثلان طريقتين مختلفتين لرؤية العالم الاجتماعي، ويمتلك كل منهما تقاليده الفلسفية وأدواته وطرقه الخاصة في بناء المعرفة، يستند المنهج الكمي إلى تراث طويل من الفكر العلمي الذي نما في رحم الفلسفة الوضعية، حيث تُفهم الظواهر بوصفها وحدات يمكن قياسها، وضبطها، وتحليلها وفق مؤشرات رقمية. يقوم هذا المنهج على مبدأ أن الواقع الاجتماعي—مهما بدا معقدًا—قابل للتجريد إلى متغيرات مستقلة وتابعة، يمكن قياسها إحصائيًا ثم تحليل علاقاتها. ومن هنا يركز المنهج الكمي على فكرة القياس، واعتبار الأرقام مرآة يمكن من خلالها كشف أنماط التفاوت بين الأفراد والجماعات. ولذلك، يُعرّف بأنه منهج يبحث عن التعميم والانتساع، ويطمح إلى صياغة نتائج قابلة للقياس وإعادة الاختبار. (أبو علام، 2013، ص. 21؛ الكندري، 2006، ص. 18؛ Creswell، 2014، ص. 5)

أما المنهج الكيفي، فينتهي إلى تيار معرفي مختلف يقوم على تفسير المعنى، وفهم الخبرة البشرية، والاقتراب من العالم الاجتماعي عبر اللغة والسرد والرموز. لا ينظر هذا المنهج إلى الواقع بوصفه مجموعة متغيرات رقمية قابلة للفصل، بل بوصفه تركيبة معقدة من المعاني والتجارب والأدوار والصراعات التي لا يمكن فهمها إلا من الداخل. ولذلك فهو يفضّل التعمق على التعميم، ويفضّل الاقتراب من التجارب الإنسانية كما يعيشها الأفراد، (بوحوش والذنيبات، 2009، ص. 43) لا كما تظهر على شكل مؤشرات رقمية. ويهدف هذا المنهج إلى تحرير الباحث من المحدودية الضيقة للأرقام، وإلى اقتراح معنى أعمق للظواهر، لا سيما تلك التي تتعلق بالهوية والتمييز والعلاقات الاجتماعية.

وعلى الرغم من الاختلاف الجوهرى بين المنهجين، فإن كليهما ينطلق من سؤال واحد: كيف نعرف العالم؟ المنهج الكمي يجيب بأن "نعرفه عبر القياس"، والمنهج الكيفي يجيب بأن "نعرفه عبر الفهم". وفي هذا التمايز، يتضح أن كل منهج يكمل الآخر لا ينافسه، لأن بعض الظواهر لا يمكن فهمها دون قياس، وبعضها الآخر لا يمكن إدراكه دون تفسير. (الخياط، 2010، ص. 29)

وعند الحديث عن عدم المساواة العرقية والجنسوية، تتجلى الحاجة إلى هذين المنهجين معًا. فالمنهج الكمي يمكنه أن يكشف حجم الفجوة في التعليم، أو الأجور، أو التمثيل السياسي، أو فرص العمل. يمكنه أن يقول لنا: من المتضرر أكثر؟ وكم؟ وكيف تتغير المؤشرات عبر الزمن؟ لكنه لا يستطيع وحده أن يخبرنا: لماذا تحدث هذه الفجوة؟ وما المعاني الرمزية التي تنتجها؟ وكيف يحياها الأفراد في تجاربهم اليومية؟ هنا يبرز دور المنهج الكيفي، الذي يستطيع تحليل الصور النمطية في الإعلام، وسرديات النساء في سوق العمل، وتجارب الأقليات داخل المؤسسات، ولأن كثيرًا من الظواهر، وخاصة تلك المتعلقة بالعرق والجنس، تتشكل عبر مستويات متداخلة بين البنية (القوانين والمؤسسات) والثقافة (الخطاب والمعنى)، صار الباحثون المعاصرون يرون المناهج الكمية والكيفية بوصفها لغتين مختلفتين لقراءة العالم: لغة الأرقام التي تكشف البناء الظاهر، ولغة السرد التي تكشف البناء العميق. (Silverman, 2013, p283)

ومن هنا تأتي أهمية هذا القسم الذي يسعى إلى تقديم عرض سردي وتحليلي لهذه المناهج، ليس فقط عبر تعريفها، بل عبر إبراز أسسها الفلسفية، ووظائفها، وحدودها، وعلاقتها بتفسير واحدة من أعقد قضايا العلوم الاجتماعية: عدم المساواة العرقية والجنسوية.

المزايا والقيود في المناهج الكمية والكيفية

إن اختيار المنهج في البحث الاجتماعي ليس قرارًا تقنيًا فحسب، بل هو قرار معرفي يحدد زاوية النظر إلى الظاهرة وطريقة فهمها. ولذلك فإن فهم المزايا والقيود المرتبطة بكل من المنهج الكمي والمنهج الكيفي يُعد ضرورة لفهم كيفية دراسة ظاهرة معقدة مثل عدم المساواة العرقية والجنسوية. وكما أن كل أداة تكشف جانبًا معينًا من الحقيقة، فإن كل منهج يكشف مستوى مختلفًا من الظاهرة، وفي الوقت نفسه يخفي مستويات أخرى. ومن هذا المنطلق، يصبح تحليل مزايا وقيود كل منهج خطوة أساسية قبل استخدامه أو دمجها في إطار بحثي أوسع. (Denzin & Lincoln، 2018، ص. 3؛ أبو علام، 2013، ص. 35؛ Grbich، 2013، ص. 17)

الجزور الفلسفية والمعرفية للمناهج الكمية والكيفية

يمثل فهم المناهج الكمية والكيفية نقطة انطلاق ضرورية قبل الخوض في قدرتها على تفسير عدم المساواة العرقية والجنسوية، لأن كل منهج لا يقوم على أدوات فقط، بل يقوم على فلسفة معرفية (إبستمولوجيا) تحدّد ما الذي يمكن اعتباره "حقيقة"، وما الذي يعدّ "دليلاً"، وكيف يمكن للباحث أن يصل إلى المعرفة العلمية.

ومن هنا تأتي أهمية تتبع الجذور الفلسفية التي نشأت في ظلها هذه المناهج، لأنها ليست محايدة ولا عابرة للتاريخ، بل هي نتاج تطورات فكرية وصراعات معرفية امتدت لقرون، حيث بدأ المنهج الكمي في التشكل الحداثي بميلاد الفلسفة الوضعية في القرن التاسع عشر مع أوغست كونت، التي أكدت أن العالم الاجتماعي يمكن دراسته بالطريقة نفسها التي تُدرس بها الطبيعة، أي من خلال الملاحظة الدقيقة، والقياس، والتجريب، واكتشاف القوانين العامة. وعلى هذا الأساس، اعتُبر المجتمع أشبه بآلة يمكن تحليلها عبر متغيرات يمكن ضبطها وقياسها. وتبنت الدراسات السوسيولوجية المبكرة—خصوصاً عند دوركايم—فكرة أن الظواهر الاجتماعية “قائع” تمتلك وجوداً مستقلاً عن الأفراد، يمكن قياسها عبر الإحصاءات والمؤشرات. وهكذا ترسّخ الاعتقاد بأن “الرقم” هو الطريق الأمثل للوصول إلى الحقيقة الموضوعية، وأن الباحث يمكنه التحلي بالحياد الكامل في ملاحظته للواقع. (بوحوش والذنيبات، 2009، ص. 51)

وتأسست هذه المقاربة على افتراضات فلسفية مهمة:

- أن الواقع الاجتماعي مستقر وقابل للقياس.
 - أن الحقيقة واحدة ويمكن الوصول إليها عبر أدوات محايدة.
 - أن الباحث يقف خارج الظاهرة ويستطيع مراقبتها دون التأثير فيها.
- هذه الجذور الفلسفية هي التي منحت المنهج الكمي قوته، ولكنها أيضاً زرعت داخله بذور القصور، حين افترضت أن التجارب البشرية قابلة للتجريد إلى أرقام، وأن المعنى يمكن اختزاله إلى متغير. وفي المقابل، جاء المنهج الكيفي بوصفه ردّاً نقدياً على هيمنة الوضعية، متأثراً بتطورات فلسفية في الظاهراتية، والهرمنيوطيقا، والبنوية، والتفاعلية الرمزية. فقد رأت هذه الاتجاهات أن الواقع الاجتماعي لا يُكتشف بقدر ما يتم تأويله، وأن المعنى لا يُفهم من الخارج بل من داخل التجربة الإنسانية. ومع بدايات القرن العشرين، برزت مدرسة شيكاغو في علم الاجتماع، التي اعتبرت أن المجتمع شبكة رمزية تُبنى عبر التفاعل اليومي، وأن فهم العالم الاجتماعي يتطلب الاقتراب من الناس، والإنصات لحكاياتهم، وتحليل لغتهم، والعيش داخل سياقاتهم.
- تأسس المنهج الكيفي على افتراضات مغايرة تماماً للكمي: (Becker, 1998, p. 9)

- أن الواقع متغير ويتشكل عبر الخبرات والمعاني.
 - أن الحقيقة متعددة وليس لها وجه واحد.
 - أن الباحث جزء من الظاهرة وليس منفصلاً عنها.
 - وأن المعرفة تنشأ من التفاعل وليس من القياس فقط.
- ومن هنا كانت المقابلة المتعمقة، والملاحظة الميدانية، وتحليل الخطاب، والبحث السرد، ليست مجرد أدوات، بل تعبيراً عن فلسفة ترى أن الظلم والتمييز ليست فجوات رقمية بقدر ما هي خبرات معاشة تتجلى في اللغة، وفي الجسد، وفي الممارسات الصغيرة التي تتكرر يومياً.
- ومع تطور الفكر النقدي في الستينيات والسبعينيات (مدرسة فرانكفورت، الحركة النسوية، دراسات ما بعد الاستعمار)، اكتسب المنهج الكيفي بُعداً جديداً، فأصبح لا يكتفي بوصف الواقع، بل يسائل السلطة والمعرفة. وهنا برزت دراسات الجندر والعرق لتؤكد أن تجاهل التجارب الذاتية هو تجاهل لجوهر الظلم، وأن “المعنى” ليس مجرد عنصر إضافي، بل هو جزء أصيل من فهم التمييز. (Becker, 1998، ص. 9)

وهكذا، فإن قراءة الجذور الفلسفية لكلا المنهجين تكشف أن الخلاف بينهما ليس تقنياً، بل معرفياً:

- الكمي يبحث عن انتظامات الظاهرة.
- الكيفي يبحث عن معانيها.

- الكمي يفترض الاستقلال.
- الكيفي يفترض التفاعل.
- الكمي يسعى للتعميم.
- الكيفي يسعى للفهم.

ونتيجة لهذا، يصبح من المستحيل دراسة عدم المساواة—كظاهرة ذات أبعاد بنوية وتجريبية وخطابية—من خلال منهج واحد فقط، لأن كل منهج يحمل معه جزءًا من الحقيقة، ويغيب عنه جزء آخر. وبالتالي، فإن تتبّع هذه الجذور لا يكشف فقط تاريخ المناهج، بل يكشف حدود رؤيتنا للظاهرة نفسها، ويجعلنا أكثر وعيًا بأن الطريقة التي نبحث بها هي جزء من الطريقة التي نفهم بها العالم.

أولاً: المزايا والقيود في المنهج الكمي

يرتكز المنهج الكمي على فكرة أن الظواهر الاجتماعية قابلة للقياس، وأنه يمكن اختزالها في متغيرات يمكن مراقبتها وتحليلها واستخلاص علاقات سببية أو ارتباطية بينها. ومن هنا، فإن أولى مزاياه تكمن في القدرة على التعامل مع عينات كبيرة تعطي صورة واسعة عن المجتمع، وتمكّن الباحث من تعميم نتائج الدراسة إلى جماعات أكبر. وتعتمد هذه القدرة على آليات اختيار العينة، خاصة أساليب العينة الاحتمالية، حيث يحصل كل فرد في المجتمع على فرصة متساوية للدخول في العينة، مما يجعل النتائج أكثر دقة وأقرب لتمثيل المجتمع. (Silverman، 2013، ص. 20)

وتُعَدُّ قابلية التكرار من أبرز مزايا المنهج الكمي؛ إذ يمكن للباحث آخر أن يعيد تطبيق الأداة نفسها في زمن ومكان مختلفين، ويقارن النتائج بطريقة منهجية. كما يوفر المنهج الكمي أدوات تحليل قوية، مثل الإحصاءات الوصفية والاستدلالية، التي تساعد في الكشف عن اتجاهات عريضة أو علاقات بين المتغيرات، مثل العلاقة بين العرق ومستوى التعليم، أو بين الجندر وفرص العمل. (أبو علام، 2013، ص. 21)

لكن وراء هذه القوة تكمن مجموعة من القيود لا يمكن تجاهلها. فالمنهج الكمي—بحكم اعتماده على الأرقام—يميل إلى تبسيط الظواهر الاجتماعية، مما يجعله عاجزًا عن الإمساك بالتعقيد الداخلي للخبرات الإنسانية. فهو قد يخبرنا أن النساء أو الأقليات يتعرضن للتمييز بنسبة معينة، لكنه لا يستطيع أن يشرح لنا “كيف” يحدث هذا التمييز، أو ما أثره النفسي والاجتماعي على الأفراد، أو كيف تتفاعل الهويات العرقية والجنسانية مع عوامل أخرى مثل الطبقة والمكان.

وتبرز أيضًا إشكالية التحيز في بناء المقاييس، إذ أن الأسئلة أو مؤشرات القياس ليست محايدة دائمًا، بل تعكس خلفيات ثقافية أو سياسية أو تاريخية. وقد أظهرت دراسات عديدة أن كثيرًا من الأدوات الإحصائية مبنية على رؤى تستبعد تجارب مجموعات معينة، مثل الأقليات العرقية أو النساء في فئات اجتماعية مهمشة. كما تواجه البيانات الرسمية—كالتعدادات الوطنية—مشكلة تصنيف الهوية العرقية بشكل قد لا يعكس الواقع، مما يعني أن التحليل الكمي قد يبدأ من نقطة متحيّزة دون أن يدرك الباحث ذلك.

وعليه، فإن المنهج الكمي—رغم قوته—لا يكفي بمفرده لتفسير عمليات إنتاج اللامساواة، لأنه يكتفي بوصف “الفجوة” دون أن يشرح “الآليات” التي أنشأتها.

المزايا والقيود في المنهج الكيفي

يقوم المنهج الكيفي على فلسفة مختلفة تمامًا؛ فهو لا يسعى إلى قياس الظاهرة، بل إلى فهمها. ويتمثل أهم مميزاته في القدرة على الاقتراب من التجارب الإنسانية كما يعيشها الأفراد، والتعامل مع الواقع بوصفه بناءً

اجتماعيًا تشكّله اللغة، والخطاب، والدلالات الثقافية. ولذلك تعتمد الدراسات الكيفية على أدوات مثل المقابلات المتعمقة، والملاحظات الميدانية، وتحليل الخطاب، والسرديات الشخصية.

وتكمن قوة المنهج الكيفي في أنه يسمح للباحث باكتشاف المعاني المخفية، والرموز الثقافية، وصور الهيمنة والعنف الرمزي التي لا تظهر في المؤشرات الرقمية. فهو يمكّن الباحث من رؤية الديناميات الدقيقة للتمييز داخل المؤسسات، أو تحليل الطريقة التي يُمثل بها الجندر والعرق في الإعلام، أو فهم ما يحدث في العلاقات اليومية بين المجموعات الاجتماعية. ومن هنا فإن المنهج الكيفي يكشف الجوانب الخفية للظاهرة—تلك التي يصعب حصرها في متغيرات رقمية. (الكندري، 2006، ص. 18)

إلا أن هذا المنهج ليس بلا قيود. فأهم التحديات التي تواجهه تتعلق بـ إمكانية التعميم، لأن العينات غالبًا صغيرة، ومبنية على الاختيار القسدي، وليس العشوائي. وبالتالي فإن النتائج تعكس حالات أو تجارب معينة قد لا تمثل المجتمع بالكامل. كما تعتمد جودة الدراسة الكيفية على مهارات الباحث، ولذلك قد تتأثر النتائج بتفسيراته الشخصية أو موقعه الاجتماعي، مما يثير أسئلة حول المصداقية والحياد.

وإحدى القيود الكبرى تتمثل في التداخل بين الباحث والمبحوث؛ ففي بعض الدراسات، خاصة الإثنوغرافية أو النسوية، يكون حضور الباحث جزءًا من عملية إنتاج البيانات، مما قد يؤدي إلى انحيازات لا يمكن القضاء عليها بشكل كامل. وفي حالات أخرى، قد يصعب على الباحث ضبط حجم البيانات التي يجمعها، خصوصًا عندما تتعدد الأصوات والمسارات السردية، مما يجعل التحليل معقدًا ومفتوحًا على احتمالات كثيرة. (بوحوش والذنيبات، 2009، ص. 43)

ورغم ذلك، فإن المنهج الكيفي يظل قادرًا على استكشاف ما لا تستطيع الأرقام الوصول إليه، خاصة ما يتعلق بالخبرات المعاشة ومعاني الهوية، وهي جوهرية لفهم كيفية تشكّل عدم المساواة.

تطور دراسة عدم المساواة عبر التاريخ: من البنية إلى التجربة

تمثل دراسة عدم المساواة—سواء كانت عرقية أم جنسية—رحلة معرفية طويلة بدأت بمحاولات مبكرة لفهم الفروق الاجتماعية وتفسيرها، ثم تطورت مع تطور المناهج والنظريات، وصولًا إلى المقاربات الحديثة التي ترى الظاهرة بوصفها نتاجًا لتفاعل متعدد المستويات بين البنية والفاعل والمعنى. وهذا التطور لم يكن مجرد تحسن في الأدوات، بل كان تحولًا عميقًا في طريقة التفكير داخل العلوم الاجتماعية.

في بدايات علم الاجتماع، ظهرت المقاربة البنيوية—الوظيفية التي رأت أن المجتمع منظومة مستقرة تقوم على توازن الأدوار، وأن الفروق بين المجموعات البشرية لها وظائف اجتماعية، أو أنها نتيجة اختلافات في الجهد والقدرة. وقد انعكست هذه الرؤية في الدراسات المبكرة التي فسّرت التفاوت العرقي والجنسوي بوصفه “اختلافات طبيعية” أو “نتائج منطقية لبنية المجتمع”، وهو تفسير تبيّن لاحقًا قصوره الشديد، لأنه تجاهل جذور الظلم وتاريخه، وجرد الظاهرة من سياقها السياسي والثقافي.

ثم جاءت مرحلة التحليل الطبقي المتأثرة بماركس، التي ربطت عدم المساواة بالشروط الاقتصادية وبالصرع بين الطبقات. ورغم أن هذا التحليل كان أعمق من سابقه، فإنه لم يكن كافيًا لشرح الفروق الجنسانية أو التمييز ضد الأقليات، لأنه ركّز على الاقتصاد كمحرك أساسي ولم ينتبه إلى الأبعاد الثقافية والخطابية للهيمنة. (الخياط، 2010، ص. 29)

ومع منتصف القرن العشرين، بدأت تظهر تيارات جديدة أعادت النظر في تفسير الظلم، خصوصًا الحركة الحقوقية في الولايات المتحدة، والحركة النسوية، وحراك الأقليات. في هذه المرحلة، بدأت الدراسات الكمية

تُظهر بالأرقام حجم التمييز: فجوات الأجور، نسب الفقر، معدلات العنف، حضور الأقليات في مواقع السلطة. وقد ساهم هذا التحليل البنوي في تحويل الظلم من "رأي" إلى "واقع مثبت إحصائي"، ولكن بقي سؤال مهم بلا إجابة: لماذا يحدث هذا التمييز؟ وكيف يُعاش في الحياة اليومية؟

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تحول آخر: من دراسة البنية إلى دراسة التجربة المعاشة. ففي السبعينيات والثمانينيات، ظهرت الدراسات النسوية ودراسات العرق النقدية، التي أكدت أن الظلم لا يظهر فقط في الفجوات الرقمية، بل يظهر في اللغة، وفي الجسد، وفي الخطاب الإعلامي، وفي العلاقات اليومية داخل المؤسسات. وهكذا انتقل محور الاهتمام من "كم عدد النساء في البرلمان؟" إلى "كيف تُمنع النساء من الوصول إلى البرلمان أصلاً؟". ومن "ما نسبة الأقليات في الجامعات؟" إلى "كيف تُبنى صورة الأقليات داخل الخطاب الجامعي؟". (أبو علام، 2013، ص. 35)

في هذه المرحلة، اكتسبت المناهج الكيفية قوة كبيرة، لأنها كانت قادرة على تحليل المعنى والسياق والخبرة. وبدأ الباحثون يدركون أن تفسيرات الظلم لا يمكن اختزالها في البنية الاقتصادية أو السياسية، بل يجب أن تشمل اللغة، والهويات، والرموز، والممارسات اليومية التي تعيد إنتاج التمييز.

ومع تسعينيات القرن الماضي، حدثت نقطة تحول مفصلية مع ظهور مفهوم **التقاطعية** (Intersectionality) على يد Kimberlé Crenshaw، الذي غيّر بشكل جذري الطريقة التي تُدرس بها اللامساواة. فقد أكد هذا المفهوم أن الظلم لا يتوزع على محور واحد (عرق - جنس - طبقة) بل على **تقاطعاتها**. فامرأة سوداء، على سبيل المثال، لا تعيش الظلم نفسه الذي تعيشه امرأة بيضاء، ولا الظلم نفسه الذي يعيشه رجل أسود. وهكذا أصبح فهم عدم المساواة يتطلب رؤية متعددة المستويات تدمج بين البنية والتجربة، بين الكمي والكيفي، وبين الاقتصاد والثقافة. (Silverman, 2013, p. 20)

وفي العقد الأخيرين، أصبحت دراسة اللامساواة أكثر تعقيداً مع دخول **التمييز الرقمي** والخوارزميات والبيانات الضخمة إلى الصورة. فالتحيز اليوم قد لا يأتي من صاحب عمل، بل من برنامج آلي يفرز السير الذاتية بناءً على نماذج متحيزة. وقد كشفت دراسات حديثة أن الخوارزميات تعيد إنتاج التمييز ضد النساء والأقليات بطرق خفية، مما أدى إلى ظهور مجال جديد. **Entirely: Sociology of Algorithms**. (Harding, 1987, p. 12)

وبذلك، يتضح أن دراسة عدم المساواة عبر التاريخ مرت بثلاث مراحل رئيسية: (الكندري، 2006، ص.

(39)

1. **مرحلة البنية**: تفسير الظاهرة من خلال العلاقات الاقتصادية والسياسية.
 2. **مرحلة التجربة**: فهم الظلم عبر المعنى والخبرة اليومية.
 3. **مرحلة التداخل والتقاطعية**: دمج المستويين في تحليل شامل.
- هذا التطور التاريخي لا يعكس فقط تغير أدوات العلم، بل يعكس تغيراً في وعي الباحثين بأن الظلم ليس مجرد ظاهرة يمكن قياسها أو وصفها، بل هو عملية مركبة تتجلى في البنية والخطاب والتجربة معاً. ومن هنا تأتي الحاجة إلى مناهج مرنة وعميقة ومتكاملة تتجاوز ثنائية الكمي-الكيفي التقليدية، وتسعى إلى تفسير الظلم بوصفه ظاهرة متعددة الأبعاد.

العلاقة بين المزايا والقيود في كلا المنهجين

من خلال تحليل ما سبق، يتبين أن كل منهج يمتلك قوة في جانب، وضعفًا في جانب آخر. فالمنهج الكمي قوي في التعميم لكنه ضعيف في الفهم العميق. والمنهج الكيفي قوي في العمق والتحليل لكنه ضعيف في التعميم وإعادة الاختبار. وبذلك، فإن الجمع بينهما ليس مجرد خيار، بل ضرورة عندما يتعلق الأمر بدراسة قضايا شديدة التعقيد مثل العرق والجنس. (Hesse-Biber, 2014, p. 7)

إن التكامل بينهما—وليس التفضيل—هو ما يفتح للباحثين المجال لرؤية الظاهرة من زوايا متعددة:

- الكمي يكشف البنية،
- والكيفي يكشف التجربة،
- والمختلط يكشف العلاقة بينهما. (الخطاب، 2010، ص. 61)

استخدام المناهج الكمية والكيفية في دراسة عدم المساواة العرقية والجنسانية

تمثل قضايا عدم المساواة العرقية والجنسانية أحد أكثر الموضوعات التي أثارت اهتمام العلوم الاجتماعية خلال العقود الماضية، لأنها ليست ظواهر سطحية أو منفصلة، بل ظواهر بنيوية وعميقة تتجذر في التاريخ والاقتصاد والثقافة والمؤسسات والخطاب العام. ويتطلب فهم هذه الظواهر المعقدة عدسة منهجية قادرة على التقاط بنية التفاوت من ناحية، وتجارب الأفراد المعاشة من ناحية أخرى. وهنا تنشأ الحاجة إلى استخدام المناهج الكمية والكيفية، كل وفق طبيعته وإمكاناته، مع استحضار أن هذه المناهج ليست حيادية تمامًا، بل هي أدوات ذات خلفيات معرفية تحدد ما يمكن أن نراه وما يمكن أن يغيب عن أعيننا. (Sprague, 2016, p. 16)

أولاً: استخدام المنهج الكمي في دراسة عدم المساواة العرقية والجنسانية

يستخدم المنهج الكمي في هذا المجال عادة لرصد الفجوات البنيوية بين المجموعات، خاصة تلك المتعلقة بالتعليم والعمل والصحة والتمثيل السياسي والدخل. ويتيح التحليل الكمي إمكانية تحويل الظاهرة إلى "مؤشرات" قابلة للقياس، مثل: (Crenshaw, 1991, p. 1245)

- الفرق في معدلات التوظيف بين الرجال والنساء.
- مستويات الدخل بين الأقليات العرقية والأغلبية.
- نسب التمثيل في مواقع السلطة.
- معدلات الالتحاق بالتعليم العالي.

هذه المؤشرات تساعد في "إظهار" حجم المشكلة، وتكشف اتجاهات عدم المساواة عبر الزمن. فمثلاً، تُظهر التحليلات الكمية أن الأقليات العرقية غالباً ما تواجه تمييزاً هيكلياً يتمثل في انخفاض الفرص الاقتصادية مقارنة بالأغلبية، وأن النساء—على اختلاف خلفياتهن—يتعرضن لعدم مساواة متجذرة في بنية سوق العمل.

قوة المنهج الكمي هنا تكمن في قدرته على تقديم صورة واسعة للمجتمع، عبر عينات كبيرة، ونتائج قابلة للتعميم. فهو يمكّن الباحثين من مقارنة الدول، أو المناطق، أو الطبقات الاجتماعية، واستنتاج الاتجاهات الكبرى التي لا يمكن إدراكها من خلال دراسة حالات فردية فقط. (Collins, 2000, p. 22)

لكن هذه القوة نفسها تُخفي نقطة ضعف جوهرية؛ إذ أن تحويل الظاهرة إلى أرقام قد يؤدي إلى اختزال التجربة الإنسانية. فعلى سبيل المثال، قد يبيّن التحليل الكمي أن نساء من مجموعة عرقية معينة يتقاضين أجوراً أقل من الرجال، لكنه لا يستطيع تفسير لماذا يحدث ذلك. هل بسبب التمييز المباشر؟ أم الاختيار المهني؟ أم الثقافة المجتمعية؟ أم الخطاب الإعلامي؟ هنا يصبح المنهج الكمي "أعمى" عن الديناميات الدقيقة التي تُنتج اللامساواة. (أبو علام، 2013، ص. 63)

ومن أشد نقاط الضعف التي كُشف عنها في الأدبيات النقدية أنَّ المقاييس الكمية ليست دائماً محايدة. فالتصنيفات العرقية—كما في التعدادات السكانية—غالبًا ما تُبنى بناءً سياسيًا يرسخ تصورًا معينًا للهوية العرقية. فمثلاً، كان تصنيف "العرق" في التعدادات الأمريكية يتغير باستمرار بحسب التوقيت السياسي والاجتماعي، مما يعني أن ما يُقاس كـ"عرق" ليس مفهوماً ثابتاً، بل بناء اجتماعي محكوم بالسلطة والمعرفة.

كما أن المنهج الكمي يعاني من مشكلة **الثنائية التبسيطية**، مثل تصنيف "رجل/امرأة" أو "أبيض/أسود"، التي تتجاهل التداخل بين الجندر والعرق والطبقة. وهذا ما جعل كثيرًا من الباحثات النسويات، مثل Crenshaw وCollins، ينتقدن استخدام المؤشرات الكمية المنعزلة لأنها تلغي السياقات المعقدة التي تتفاعل فيها الهويات.

ثانيًا: استخدام المنهج الكيفي في دراسة عدم المساواة العرقية والجنسية

على عكس المنهج الكمي، لا يسعى المنهج الكيفي إلى قياس الظواهر أو تعميمها، بل إلى فهمها بعمق، والنقاط التجارب والسرديات والمعاني. ولذلك فهو المنهج الأنسب لتحليل:

- التجربة المعاشة للتمييز.
- الخطابات الإعلامية حول العرق والجندر.
- الصور النمطية في الحياة اليومية.
- آليات العنف الرمزي.
- الممارسات الخفية في المؤسسات.

في دراسة التمييز العرقي مثلاً، يستطيع المنهج الكيفي أن يكشف كيف تتكرر الإهانات الصغيرة اليومية Microaggressions التي تُعيد إنتاج الشعور بعدم الانتماء. وفي دراسات الجندر، يمكن تحليل كيفية ظهور الهيمنة الذكورية في اللغة، أو كيف يتم "تطبيع" دور النساء في وظائف معينة عبر الثقافة والخطاب.

قوة المنهج الكيفي الجوهرية هي أنه يكشف "ما وراء الأرقام": يكشف الشعور، والتجربة، والذاكرة، والخوف، والوصم، والتفاوض اليومي على الهوية.

وهو الوحيد القادر على تحليل اللغة كفضاء للسلطة، وفهم العلاقات الخفية بين الجندر والعرق من خلال السرديات.

لكن المنهج الكيفي يعاني من نقطتين أساسيتين: (الكندري، 2006، ص. 55)

1. محدودية التعميم

لأن العينة صغيرة بالضرورة، والهدف ليس التعميم الإحصائي، بل الفهم العميق. وهذا قد يجعل صانعي السياسات أقل اهتمامًا به رغم قوته التفسيرية.

2. مشكلة الذاتية

فجميع الدراسات الكيفية متأثرة—بشكل أو بآخر—بموقع الباحث وخبرته وتوقعاته. وهذا لا يجعلها خاطئة، لكنه يتطلب شفافية منهجية عالية.

ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بموضوعات التمييز، تكون الذاتية جزءًا من الحقيقة وليس عيبًا معرفيًا، لأنها تكشف ما لا يمكن رصده عبر مقاييس مطبقة على الجميع.

ثالثًا: لماذا لا يكفي المنهج الواحد في دراسة العرق والجندر؟

تبين من تحليل الأدبيات أنَّ كلاً من المنهج الكمي والمنهج الكيفي يُنتج معرفة "ناقصة" إذا استُخدم

منفردًا:

- الكمي يرى الصورة الكبيرة لكنه لا يرى التجربة.

- الكيفي يرى التجربة لكنه لا يرى الاتجاهات الكبرى.
- الكمي يقيس النتيجة ولا يقيس السبب العميق.
- الكيفي يفسر السبب لكنه لا يقدّر حجم الظاهرة.

ولذلك، في قضايا عدم المساواة، يكون التفسير الحقيقي عند حدود النقاء المنهجين، لا عند انفصالهما. ولهذا السبب، طوّر الباحثون منهجية التقاطعية (Intersectionality)، لأنها تُظهر تفاعل العرق والجندر والطبقة كشبكة معقدة لا يمكن تفكيكها بمنهج واحد.

التقاطعية بوصفها مقارنة منهجية لا مجرد إطار نظري

لم يعد مفهوم "التقاطعية" مجرد مصطلح نظري يُستخدم لوصف تداخل أشكال اللامساواة، بل أصبح اليوم أحد أهم التحولات المنهجية في دراسة العرق والجندر. فقد ظهر هذا المفهوم في أواخر الثمانينيات على يد Kimberlé Crenshaw كردّ على محدودية كل من الدراسات النسوية التقليدية والدراسات العرقية التقليدية؛ إذ لاحظت Crenshaw أن النساء السود لم يكنّ مرئيات داخل أي من الحقلين: فالنظريات النسوية كانت تتحدث عن "المرأة" وكأنها امرأة بيضاء، بينما كانت النظريات العرقية تتحدث عن "السود" وكأنهم رجال. ومن هنا نشأت فكرة أن اللامساواة لا يمكن تفسيرها من خلال محور واحد، لأنها تُبنى عند تقاطع عدة محاور: العرق، والجنس، والطبقة، والهوية، والمكان، والتاريخ.

لكن الأهمية الحقيقية للتقاطعية تكمن في تحولها التدريجي من إطار نظري إلى مقارنة منهجية. فالتقاطعية لا تطرح فقط أفكارًا جديدة، بل تقترح طريقة جديدة للبحث. وهي لا تكتفي بالسؤال:

من تعرّض للتمييز؟

بل تسأل أيضًا:

ما الشروط التاريخية التي جعلت هذا التمييز ممكنًا؟

وكيف يتجلى عبر اللغة والمؤسسات؟

وكيف يختلف شعور الظلم بين الأفراد بحسب هوياتهم المتداخلة؟

ومن خلال هذا التحول، أصبحت التقاطعية دعوة صريحة للاعتراف بأن استخدام المنهج الكمي وحده أو الكيفي وحده لن يكون كافيًا. فالتقاطعية تتطلب بالضرورة تصميمًا منهجيًا متعدد المستويات، بحيث يتمكن الباحث من رؤية:

- البنية (عبر المؤشرات الكمية)
- التجربة (عبر المقابلات والسرديات)
- الخطاب (عبر تحليل اللغة والرموز)
- العلاقات الداخلية بين هذه المستويات

وبالتالي، فهي ليست مجرد معالجة للظلم، بل إعادة صياغة لجهازنا المعرفي برمته.

التقاطعية كمنهج كمي

بدايةً، يمكن للتقاطعية أن تعمل داخل المنهج الكمي عبر:

- تصميم متغيرات مركبة (مثل الجنس × العرق × الطبقة).
- استخدام نماذج إحصائية متعددة المستويات. Multilevel Analysis
- تحليل أثر التفاعل Interaction Effects بين المتغيرات.

هذه المقاربات كشفت مثلاً أن النساء السود يعانين من أشكال تمييز لا تظهر عندما نقارن بين “النساء × الرجال” أو “السود × البيض” بشكل منفصل. أي أن التقاطعية تكشف اللامساواة المخفية التي لا تظهر في التحليلات التقليدية.

التقاطعية كمنهج كفي

- في المقابل، تبرز التقاطعية -منهجياً- في الدراسات الكيفية عبر:
- تحليل الخطابات التي تمثل الهويات المتداخلة.
- دراسة التجارب اليومية التي يعيش فيها الفرد تمييزاً متعدد الطبقات.
- فهم كيف يشعر الشخص بالانتماء والهامشية في آن واحد.
- التركيز على القصص الشخصية التي تكسر الصورة النمطية لجماعة معينة.
- وبهذا المعنى، لا يعود التمييز “تصرفاً معزولاً”، بل يصبح شبكة من العلاقات والمعاني.

التقاطعية كمقاربة نقدية

- على مستوى أعمق، تدفع التقاطعية الباحث إلى مساءلة أدواته المنهجية نفسها، وتسأله:
- هل العينة التي اخترتها تمثل بالفعل تنوع الهويات؟
- هل أسئلتي البحثية تفترض هيمنة هوية معينة؟
- هل منهجي يعيد إنتاج التحيز الذي أحاول نقده؟
- وهذا الوعي النقدي -وهو جوهر التقاطعية- يجعل البحث أكثر عدالة وشفافية.

الدمج بين الكمي والكيفي عبر التقاطعية

- أهم ما تقدمه التقاطعية هو أنها تحقق التكامل بين المناهج:
- المنهج الكمي يوضح اتساع الظاهرة.
- المنهج الكيفي يوضح عمق التجربة.
- التقاطعية توضح كيف يعمل الاثنان معاً.

وهكذا، يصبح البحث قادراً على رسم خريطة معقدة لأشكال اللامساواة، بحيث يرى الباحث العلاقة بين: البنية (القوانين - السياسات) والثقافة (الخطاب - الرموز) والتجربة (المعنى - الشعور - الهوية) هذا التكامل يجعل التقاطعية منهجاً في حد ذاتها، لا مجرد أداة تحليل.

التقاطعية في الدراسات الحديثة

- تشير الأدبيات المعاصرة إلى أن معظم الأبحاث العالمية حول العرق والجنس تعتمد -بشكل صريح أو ضمني- على المقاربة التقاطعية، لأنها قادرة على تفسير:
- لماذا لا تتكرر اللامساواة بالطريقة نفسها عند جميع أفراد الفئة نفسها.
- كيف تتداخل الهويات لنتج مستويات متفاوتة من الامتياز أو الحرمان.
- كيف يمكن أن يكون الشخص “مضطهداً في مجال، وممتازاً في مجال آخر.”
- وهذا جعل التقاطعية معياراً لتقييم جودة البحوث في السنوات الأخيرة.

مناقشة النتائج:

تكشف مراجعة الأدبيات أن دراسة عدم المساواة العرقية والجنسوية ليست مجرد تحليل لفجوات رقمية أو رصد لسرديات اجتماعية متفرقة، بل هي محاولة لفهم منظومة كاملة من العلاقات والبنى التاريخية والثقافية. فهذه الظواهر تُنتج ذاتها دائماً عبر مؤسسات، وسياسات، ورموز، وخطابات تتفاعل فيما بينها، ولا يمكن أن تُفهم عبر زاوية منهجية واحدة. ولهذا تؤكد هذه الدراسة أن المناهج الكمية والكيفية ليست مجرد أدوات بحثية، بل هي **عدسات معرفية** يحمل كل منها قدرة خاصة على رؤية جانب معين من الظاهرة، وقدرة محدودة على رؤية جوانب أخرى.

وقد بين التحليل أن المنهج الكمي—بكل ما يقدمه من قوة في القياس والتعميم والمقارنة—يظل قاصراً عن تفسير الآليات الدقيقة للتمييز أو فهم التجارب المعاشة؛ وأن المنهج الكيفي—بعمقه وقدرته على كشف الرموز الخفية—لا يستطيع وحده أن يقدم تصوراً شاملاً عن حجم التفاوت واتجاهاته. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى نهج تكاملي يدمج بينهما، بحيث يصبح تحليل الظاهرة حركة مزدوجة تبدأ من “الكل” (البنية) عبر الأدوات الكمية، وتعود إلى “الجزء” (الخبرة الفردية) عبر الأدوات الكيفية، ثم تعود من الخبرة إلى البنية لتفسير تفاعل الهويات عبر إطار **التقاطعية**.

وهكذا يتضح أن تفسير عدم المساواة العرقية والجنسوية لا يمكن أن يُختزل في رقم واحد أو قصة فردية واحدة، بل يتطلب حواراً مستمراً بين المنهجين، ورؤية نقدية قادرة على مساءلة الأدوات والمفاهيم ذاتها.

كيف تعيد المناهج بناء فهمنا للظاهرة؟

تؤكد هذه الدراسة أن قوة العلوم الاجتماعية لا تكمن في قدرتها على تقديم أجوبة نهائية، بل في قدرتها على **طرح الأسئلة الصحيحة**. ومن بين أهم الأسئلة التي طرحتها الأدبيات الحديثة:

- هل الظلم العرقي أو الجنسوي مجرد فجوة قابلة للقياس؟
- أم هو تجربة متجذرة في الوعي واللغة والذاكرة الجماعية؟
- هل الهوية ثابتة؟ أم أنها تتشكل عبر علاقات القوة؟
- هل يمكن تصنيف الناس في فئات منفصلة؟ أم أن الهوية شبكة من التقاطعات؟

لقد قدّم المنهج الكمي أجوبة جزئية عندما كشف حجم الفجوات بين المجموعات، لكنه فشل في تفسير الآليات التي تُنتج هذه الفجوات. وفي المقابل، قدّم المنهج الكيفي أجوبة تفسيرية عميقة، لكنه واجه صعوبة في التعميم وإثبات قوة مشاركته في صناعة السياسات.

وبذلك، فإن البحث العلمي في هذا المجال لا يمكن أن يتجاهل حدود كل منهج، ولكن أيضاً لا يمكن أن يُقصي أحدهما. فالحقيقة الاجتماعية—كما تؤكدُها الأدبيات التقاطعية—موزعة بين “البنية” و“الخبرة”، بين “الرقم” و“المعنى”، بين “الكم” و“الكيف”.

خاتمة

ختاماً، يتضح من هذا العرض النظري المطول أنّ فهم عدم المساواة العرقية والجنسوية لا يمكن عزله عن تطوّر المناهج العلمية في علم الاجتماع، ولا عن الأسئلة الكبرى التي طرحها الباحثون حول كيفية “معرفة” الواقع الاجتماعي، وكيف يمكن لطرق مختلفة في الرصد والتحليل أن تنتج تفسيرات متباينة للظاهرة نفسها. فقد كشف تتبّع تطور المنهج الكمي والكيفي—كلّ في سياقه الفلسفي والمعرفي—أن كل منهج لا يقدم فقط أدوات تقنية، بل يقدم أيضاً “عدسة” خاصة يرى من خلالها الباحث العالم ويعيد تشكيله ضمن تصورات معرفية مسبقة. ولهذا كان التحدي المنهجي الأكبر في دراسة قضايا العرق والجنس هو إدراك أن هذه الظواهر ليست مجرد

بيانات يمكن قياسها إحصائيًا ولا مجرد سرديات يمكن وصفها لغويًا؛ بل هي تفاعلات معقدة بين بنى اقتصادية وسياسية وخطابية وثقافية، تتجلى في الأرقام كما في التجارب الشخصية، في اللافتات الإحصائية كما في الحكايات الفردية التي تُروى على هامش المؤسسات.

لقد أظهرت المناهج الكمية قدرتها الواضحة على كشف البنى العميقة للتمييز عبر مؤشرات الدخل، والوظائف، والتعليم، والتمثيل السياسي، بما يسمح بتتبع أنماط اللامساواة ورصد اتجاهاتها. غير أن هذه القوة تتوافق مع محدودية في تفسير الديناميات الاجتماعية الدقيقة التي تنتج تلك الفجوات. فالأرقام—على أهميتها العلمية—لا تستطيع أن تخبرنا كيف يشعر الفرد داخل منظومة التمييز، ولا كيف تتجسد الصور النمطية في الحياة اليومية، ولا كيف يُصاغ الخطاب العام بطريقة تعزز الامتياز لبعض الفئات وتحجب الفرص عن أخرى. وهنا جاءت المناهج الكيفية لتملأ هذا الفراغ بتقديم فهم عميق لمعاني التمييز، والرموز الثقافية التي تعيد إنتاجه، واللغة التي تخفيه حينًا وتبرره حينًا آخر.

لكن المقاربة الكيفية بدورها ليست بلا حدود؛ فهي تقدم رؤية غنية لكنها جزئية، متعمقة لكنها غير قابلة للتعميم بسهولة، تكشف التجربة لكنها لا تُظهر حجم الظاهرة في المجتمع ككل. ومن هنا اكتسب المنهج المختلط مكانته الطبيعية باعتباره الاستجابة الأكثر توازنًا لمعضلة دراسة الظواهر المركبة. فحين يجمع الباحث بين "الصورة الكبرى" التي تقدمها المؤشرات الكمية، و"الصورة العميقة" التي تقدمها التجارب الكيفية، يصبح قادرًا على بناء تفسير متعدد المستويات: تفسير يدمج البنية مع الخطاب، والمؤسسات مع التجربة، والسلطة مع المعنى. وهذا ما يجعل الظواهر العرقية والجنسانية مجالًا مثاليًا لتطبيق هذا النوع من التكامل المنهجي.

كما أن الإطار التقاطعي—الذي ظهر بوصفه تحولًا معرفيًا في فهم الهوية والتمييز—أكد أن الظلم الاجتماعي لا يُقاس بخط واحد، ولا يُختزل في متغير واحد، لأن البشر أنفسهم لا يعيشون حياتهم في "مربعات" مستقلة من العرق والجنس والطبقة والدين. وهذا الوعي التقاطعي فرض على الباحثين إعادة التفكير في المناهج، وفي طريقة تصميم العينات، وفي دلالة المتغيرات، وفي صحة الفرضيات التي طالما افترضت أن الفئات الاجتماعية متجانسة بينما هي—في الواقع—مسرح هائل للتنوع الداخلي والتجارب المتميزة. ولذلك، فإن أي محاولة لدراسة عدم المساواة دون تبني هذا المنظور المركب ستنتج بالضرورة معرفة ناقصة وغير قادرة على الإحاطة بالظاهرة في مستواها البنيوي والمعيشي معًا.

وتكشف هذه المراجعة أيضًا أن الكثير من الأدبيات الغربية أحرزت تقدمًا كبيرًا في هذا الاتجاه، بينما ما تزال الأدبيات العربية—على الرغم من تطورها الملحوظ—تركز على المقاربات الأحادية وتفتقر إلى إدماج المنهج المختلط بصورة واعية ومقننة، وإلى توظيف التقاطعية باعتبارها إطارًا منهجيًا وليس شعارًا نظريًا. وهذا يفتح المجال واسعًا أمام الباحثين العرب للتوسع في تبني التصميمات المختلطة، وتعزيز أدوات التحليل النقدي، وتطوير مقاييس أكثر حساسية للفروق الثقافية والاجتماعية.

وفي ضوء كل ذلك، يتبين أن دراسة عدم المساواة العرقية والجنسانية ليست مجرد تمرين نظري أو مقارنة وصفية بين مناهج بحثية، بل هي عملية معرفية عميقة تتقاطع فيها أسئلة العلم بأسئلة العدالة الاجتماعية. إذ لا يمكن للبحث العلمي أن ينفصل عن الواقع الذي يحاول تفسيره، ولا يمكن للباحث أن يكتفي بما "يبدو" أنه موضوعي ومحيد دون أن يختبر ادعاءاته في ضوء التجارب الحية والظروف التاريخية التي تشكل حياة الأفراد. ولهذا، فإن القيمة الحقيقية لهذه الدراسة لا تكمن في جمع الأدبيات فقط، بل في إعادة بناء رؤية بحثية متكاملة تتيح فهمًا أكثر إنصافًا وعمقًا للممارسات التي تصنع التمييز، والبنى التي تعيد إنتاجه، والطرق البحثية التي تكشفه أو تخفيه.

وبذلك يمكن القول إن مستقبل دراسة عدم المساواة—سواء عرقية أم جندرية—لن يكون حكرًا على منهج واحد، بل سيكون قائمًا على حوار منهجي واسع يستفيد من كل أداة معرفية متاحة، ويعيد النظر في حدودها، ويطور طرقًا جديدة تناسب طبيعة الظاهرة وتعقيدها. وهذا الوعي المنهجي المتجدد هو ما يمنح الباحث القدرة على إنتاج معرفة قادرة على وصف الواقع وتغييره، على تحليل الفجوات ومساءلة جذورها، وعلى بناء وعي علمي يساهم في تطوير سياسات أكثر عدالة وشمولًا في المجتمعات المعاصرة.

التوصيات

1. اعتماد المنهج المختلط (Mixed Methods) عند دراسة عدم المساواة، لأنه الأكثر قدرة على الجمع بين الرؤية البنوية والرؤية الثقافية.
2. تحسين تعريف المتغيرات الكمية بحيث تراعي التعقيد الهوياتي، ولا تعتمد على تصنيفات عرقية أو جندرية تبسيطية.
3. توسيع استخدام تحليل الخطاب في دراسات الجندر والعرق، لأنه يكشف عن أنماط الهيمنة غير المرئية.
4. استخدام عينات متعددة المستويات في الدراسات الكمية، بحيث تراعي التفاعل بين العرق والجندر والطبقة والمكان.
5. دمج السرديات الشخصية في تصميم الدراسات، حتى في البحوث الكمية، من خلال أسئلة مفتوحة تقيس معنى التجربة لا فقط شكلها الخارجي.
6. تطوير إطار نظري يربط بين العوامل البنوية (السياسات، القوانين) والرمزية (الخطاب، الثقافة).
7. توظيف مفهوم النقاطعية بشكل منهجي، لا كشعار، عبر تصميم أدوات قياس وتحليل مناسبة.
8. قراءة المنهج بوصفه إنتاجًا ثقافيًا وتاريخيًا، وليس أداة محايدة.
9. الاستفادة من دراسات الهامش والأقليات لفهم كيف تتشكل الهوية تحت ضغط السلطة.
10. تعزيز مشاركة الباحثين من الأقليات في إنتاج المعرفة حول الظلم العرقي والجندري.
11. تطوير سياسات تعتمد على الأدلة من خلال دمج البيانات الكمية مع دراسات الحالة الكيفية.
12. تحسين آليات جمع البيانات الرسمية، خصوصًا ما يتعلق بالجندر والعرق، بما يقلل من التشويه والتبسيط.
13. اعتماد برامج تدريب للموظفين الحكوميين حول التمييز البنوي والخطابي.
14. إدماج المناهج الكيفية—مثل تحليل الخطاب—في تقييم أثر السياسات الاجتماعية.
15. إنشاء مراكز رصد وطنية لمؤشرات عدم المساواة، بدعم من الجامعات ومراكز البحث

قائمة المراجع:

1. أبو علام، رجاء محمود. (2013) *مناهج البحث الكمي والنوعي والمختلط*. عمان: دار المسيرة.
2. البحيري، إجلال. (2016). *الفجوة النوعية في المشاركة السياسية: دراسة كمية مقارنة للمرأة العربية* مجلة الديمقراطية - الأهرام، 64، 101.77-
3. الباحث، أحمد. (2019). *سوسيولوجيا الأقليات: دراسة في تمثيلات الهوية العرقية والطائفية في الفضاء العام* مجلة إضافات، 47، 60.33-
4. برجوي، رشا. (2018). *قياس الفجوة الجندرية في لبنان: مقارنة كمية* مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 25، 120.90-

5. بوحوش، عمار، والذنيبات، محمد محمود. (2009). *مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
6. تقرير الأمم المتحدة - الإسكوا. (2015). *تقرير وضع المرأة العربية: التماس النساء والفتيات للعدالة*. نيويورك: الأمم المتحدة.
7. الخياط، ماجد محمد. (2010). *أساسيات البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية*. عمان: دار الراية.
8. الخوالدة، ناصر أحمد. (2015). *صورة المرأة في الدراما التلفزيونية العربية: دراسة تحليلية كيفية*. *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية*، 11(2)، 145-170.
9. صباح، فاطمة الزهراء. (2019). *سوسيولوجيا النوع (الجنس): من التأسيس النظري إلى المقاربات المنهجية*. *مجلة إضافات*، 46، 112-140.
10. الكندري، يعقوب يوسف. (2006). *طرق البحث الكمية والكيفية في العلوم الاجتماعية والسلوكية*. الكويت: مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت.
11. محفوظ، محمد. (2017). *إشكالية الأقليات في الفكر العربي المعاصر*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
12. حسن، إيمان. (2017). *العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء: دراسة ميدانية مقارنة (كمية وكيفية)*. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة عين شمس، مصر.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1. Adams, T. E., Holman Jones, S., & Ellis, C. (2014). *Autoethnography*. Oxford University Press.
2. Alexander, M. (2010). *The new Jim Crow: Mass incarceration in the age of colorblindness*. The New Press.
3. Becker, H. S. (1998). *Tricks of the trade: How to think about your research while you are doing it*. University of Chicago Press.
4. Bowleg, L. (2008). When Black + lesbian + woman ≠ Black lesbian woman: The methodological challenges of qualitative and quantitative intersectionality research. *Sex Roles*, 59(5-6), 312-325.
5. Collins, P. H. (2000). *Black feminist thought: Knowledge, consciousness, and the politics of empowerment*. Routledge.
6. Creswell, J. W. (2014). *Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches* (4th ed.). SAGE.
7. Criado Perez, C. (2019). *Invisible women: Exposing data bias in a world designed for men*. Abrams.
8. Crenshaw, K. (1991). Mapping the margins: Intersectionality, identity politics, and violence against women of color. *Stanford Law Review*, 43(6), 1241-1299.
9. Davis, A. Y. (1983). *Women, race & class*. Vintage.
10. Denzin, N. K., & Lincoln, Y. S. (Eds.). (2018). *The SAGE handbook of qualitative research* (5th ed.). SAGE.
11. Ellis, C. (2004). *The ethnographic I: A methodological novel about autoethnography*. AltaMira Press.
12. Grbich, C. (2013). *Qualitative data analysis: An introduction* (2nd ed.). SAGE.
13. Harding, S. (Ed.). (1987). *Feminism and methodology: Social science issues*. Indiana University Press.
14. Hesse-Biber, S. N. (2014). *Feminist research practice: A primer* (2nd ed.). SAGE.

15. Hesse-Biber, S. N., & Tashakkori, A. (Eds.). (2010). *Handbook of mixed methods research*. SAGE.
16. hooks, b. (1981). *Ain't I a woman? Black women and feminism*. South End Press.
17. Kendi, I. X. (2019). *How to be an antiracist*. One World.
18. McCall, L. (2005). The complexity of intersectionality. *Signs: Journal of Women in Culture and Society*, 30(3), 1771–1800.
19. Silverman, D. (2013). *Doing qualitative research* (4th ed.). SAGE.
20. Sprague, J. (2016). *Feminist methodologies for critical researchers: Bridging differences* (2nd ed.). Rowman & Littlefield.
21. Tashakkori, A., & Teddlie, A. (Eds.). (2010). *SAGE handbook of mixed methods in social & behavioral research* (2nd ed.). SAGE.